مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية
ISSN: 2477-9881 EISSN: 2676-2153
المجلد 08/ العـدد: 02 (2022)، ص 642- 656

خطاب التنمية وإشكالية التعددّ والتنوّع في المجتمعات المغاربية: النّظُمُ الإثنيّة واللُّغوِيّة

The discourse of development and the problem of pluralism and diversity in Maghreb societies: Ethnic and linguistic systems

نور الدين بن قدور[1*]
[1]قسم العلوم الإنسانية معهد الآداب و اللغات- المركز الجامعي بالنعامة (الجزائر)، n.benkaddour@cuniv-naama

تاريخ الاستلام: 2021/12/21 تاريخ النشر: 2022/12/25

ملخص:

نسعى من خلال هذا المقال الكشف عن مرتكزات العلاقات الأوّلية التي تبدو أكثر حضورا في مجتمعات المغرب العربي المعاصر، كشفا يتعلق بأزمة هي أزمة مقاربات أكثر منها أزمة مجتمع، يتعلق بإشكالية التراوح بين التواصل حينا والقطيعة حينا آخر في تفاعل المجتمع ذي التقاليد القبليّة مع عمليات التنمية والتحديث.

كلمات مفتاحية: القبيلة والإثنية؛ الولاء القبلي؛ التوتر الإثني؛ التعدديًّة الاثنوسوسيولوجية؛ التعدّد الثقافي

Abstract:

Through this article, we seek to reveal the foundations of the primary relations that seem more present in contemporary Maghreb societies, revealing a crisis that is a crisis of approaches rather than a crisis of society, related to the problem of the variance between communication at one time and estrangement at another time in the interaction of the community with tribal traditions with the processes of development and modernization.

Key words: Tribe and ethnicity; tribal loyalty; ethnic tension ethno sociological pluralism; cultural pluralism.

* المرسل المؤلف

1. مقدمة:

إنّ اختلاف سياقات دلالة مفهوم **القبيلة والقبليّة** هو الذي أدّى إلى الاختلاف في تحديد المفهوم، لقد مثّلث **القبيلة والاثنية** في المغرب العربي محور الصراع بين الأقلية والأغلبية. كما لعبت هشاشة البناء الوطني من جهة والتحدّيات الخارجية من جهة أخرى، دورا في استمرار بؤر التوتّر في المنطقة مما جعل المحلّلين يتحدثون عن نموذج مغاربي، وهو ما جعل بعض الباحثين يهتمّون بمتابعة الظاهرة إلى حد إطلاق تسميات عديدة لها، كما نجد ذلكفي الخطاب الفكري المعاصر لمفهوم القبيلة بخلفيات مغايرة، ولكنّها متشابهة حينما يتمّ مثلا الحديث عن **ظاهرة الجماعات المغلقة**، وغير ذلك.

فإبن خلدون ركّز على العصبيّة القبليّة، واعتبرها رابطة سيكولوجية، وأقامها على النّسب الواسع المتحقق بالرقابة أو بالولاء، أو بالتحالف مؤكّدا دور الأرض أي المكان الذي يشكل محور التحام الجماعة القبليّة.

إنّ حضور المعطى القبلي في الخطاب اليومي يحظى بمكانة كبيرة في المغرب العربي، تواتر اصطلاحات **العشيرة**، **العرش**، **القبيلة**...الخ، وغيرها، غَيرَ أنّ الدّولة الوطنيّة التي أسستها النخب السياسية والثقافية، اعتبرت القبيلة معطى نكوصي يعطّل البناء الوطني، ويعرقل مسار التنميّة.

2. العرض:

1.2 الولاء القبلي:

تبيّن لنا سلسلة الأحداث السياسية والعسكرية في العقود الماضية أنّ القبيلة، ماتزال تلعب الدور الأساسي في رسم مصير الكيانات الاجتماعية والسياسية في المغرب العربي لكن حينما تغيب تطبيقات مفاهيم الحريّة والمشاركة السياسية والمساواة بين الأفراد والجماعات، يَضْعُفُ الاندماج السياسي وتتوتّر العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وعادة ما يكون التردّي السياسي « دافعا لإذكاء الولاء للهويات ما تحت وطنية بما في ذلك القبلية والإثنية» (بوطالب , 2009 : 84) ويلعب الإستبداد السياسي في البلدان

المغاربية دورا أساسيا عكس المشرق العربي الذي كثيرا ما تتطابق الظواهر القبلية فيه بالظواهر الطائفية.

لقد ساهمت التركيبة الدينية المذهبية **(المالكية)** في المغرب العربي في تقليص الإنقسامات الاجتماعية، لدى بعض المجموعات التي اختفت في مجتمعات المغرب العربي لأنّها لم تتعمق تاريخيا. وهكذا فإنَّ الولاء القبلي أصبح في المغرب العربي أكثر مراقبة خصوصا في الحالات التي فقد فيها كثيرا من محدداته السياسية والاقتصادية بما جعله يتمظهر بأشكال سريّة وخفيّة أو ظرفيّة أو لا شعوريّة في بعض مظاهر **الخطاب** والممارسة، فلقد تعاملت الدول الوطنية في مجتمعات المغرب العربي بأسلوب متوتر مع المعطى القبلي الذي لم تعترف به رسميا بل اعتبرته عنصر شد إلى الوراء وعائقا أمام عمليات التحديث والتنمية، لذلك فقد وُجِدَ موقفٌ يعترفُ ببقايا البناء القبلي لكنّه كان يختفي وراء موقف رسمي يعلن قطيعته وعدم الاعتراف.

فقد تبيَّن أنَّ القبيلة تلعب دورا إيجابيا في التنمية أحيانا، لكنَّها في أحيان أخرى تتحوَّل إلى مشكلة أمنيّة حينما يتسرَّب إليها التطرف السياسي الديني، كمشكلة القبائل في الشمال ومشكلة الإباظيين في غرداية، ويتميز المغرب العربي خاصة الجزائر والمغرب بثقل الحضور القبلي بما جعله يمثل **مختبرا قبليا** إكتسب تقاليد الدراسة منذ فترة الاحتلال الفرنسي.

> « إنَّ عمليات التحطيم العنيف للبنى الاجتماعية في الجزائر خلال فترة الاحتلال أدّت إلى اختراق النسيج الاجتماعي و إلى ردّات فعل عنيفة منها ما تشهده الجزائر الآن من ردة فعل اتخذت لبوسا أصوليا، إذ إعتُبِرَ العُنْفُ نتيجةً للتهميش الثقافي والإجتماعي، » (بوطالب، 2009: 84).

الأمر الخطير الذي نجده، أنّ التقسيمات القبلية والإثنية تساهم بدور كبير في توزيع السلطة وتقسيم العمل السياسي والاجتماعي، حيث تمثل استراتجيات العمل السياسي المحلي والجهوي مجالا خصبا لإحياء العلاقات القرابية بمعانيها الضيقة والواسعة،

وهذا ما أدى ببعض المجموعات الى الاستنجاد بالهوية القبلية التي عادة ما يحركها عاملا النفوذ السياسي للجماعة من جهة والمردودية الموسمية للأرض، وكذلك تَوَفُّرْ المرعى وإمكانية الحراثة من جهة ثانية، فالأرض والسياسية أو بمعنى آخر موسم الإنتخاب وموسم الحراثة يمثّلان من أهم فرص إستنهاض الهوية القبلية في دول المغرب العربي ،خاصة في الجزائر وتونس والمغرب خصوصا في أريافها بالتحديد

2.2 التوتر الاثني:

صحيحٌ أنّ القبيلة تفكّكت الآن هيكليا وبنيويا ولكنّها استمرّت ثقافيا ونفسيّا ووظيفيّا في دفع الأفراد والمجموعات إلى الاحتماء بالجماعات، خاصة عندما تتراكم مشاكل البيروقراطية، والمحسوبية والشخصانية السياسية، ممّا يساهم في التحريك الخارجي لبؤر **التوتر الإثني** عبر التدخّل، لتضخيم التوترات وتغذية شرايين المجموعات القبلية والإثنية وتقويتها لتصفية الحسابات، وعبر إثارة الفتن القديمة واستنهاض القيادات التقليدية واصطناع الأتباع ودعمهم بكل الوسائل.

ويلعب الاعلام الغربي دورا خطيرا في هذا الشأن، تحت مبررات عديدة منها: دعم الديمقراطية أو مقاومة الدكتاتورية أو الدفاع عن حقوق الانسان كما يمكن أن يتحرّك التحريض القبلي والاثني عبر تحريك المعارضات في هذه البلدان، وهو ما يشكل عائقا أمام **التنمية** في هذه البلدان.

لقد عملت مختلف الهياكل الاستعمارية على تعميق إديولوجيا الانقسام بين البربر والعرب، بين المستقرّين والقبائل البدويّة وشبه البدوية، في هذا السياق تقول الباحثة الفرنسية **جان فافري** «يتردّد القبائليون في العمل بضيعات المعمَّرين، لاشك في أنَّ هذه الوقائع هي الأسباب التاريخية لثنائية القبائلي-العربي» (بن سالم، 1988: 108) و في هذا السياق يرى الباحث المغربي محمّد نجيب بوطالب أنّ الأمر زاد خطورة في الجزائر خاصّة ِ بعد الاستقلال حيث نجد- كما يقول - « بعض النزاعات التفتيتية والانقسامية التي تعتبر القبائلي بروتستانتيا في نزوحه إلى العقلانية وفي حديثه في العمل وروح المبادرة، لقد

صاحبت هذه النزعة الخطيرة إجراءات عملية تمثّلت في إعادة صياغة الخارطة الديمغرافية للمجتمع الجزائري» (بوطالب، 2009: 103) هذه الإجراءات أدّت إلى إحداث فوضى قبلية وقضت على تقاليد الانتماء، وكل هذا من شأنه أن يؤدّي إلى تهميش المجتمع المحلّي وإلى اضطراب في المفاهيم، ففي المغرب الأقصى، مثلا يمثّل المغرب مجالا خصبا لحركة القبائل حتى غدا مختبرا ملائما لاختبار المفاهيم والمقوّمات المتعلّقة بالقبلية كوحدة تحليل لم تتلقى القبيلة المغربية صدمات قوية كتلك التي حصلت في الجزائر وبدرجة أقل في تونس كما أنَّ المجتمع المغربي حافظ عبر المراحل الحديثة والمعاصرة على خاصية **التنوّع والتعدديَّة الاثنوسوسيولوجية.**

وتبيّن لنا سلسلة الأحداث السياسية والعسكرية في العقود الماضية أنّ القبيلة ماتزال تلعب الدور الأساسي في رسم مصير الكيانات الاجتماعية والسياسية في المغرب العربي، فحينما تغيب تطبيقات مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية والمساواة بين الأفراد الجماعات يضعف الإندماج السياسي وتتوتر العلاقات بين الدول والمجتمع وعادة ما يكون هذا التردي السياسي دافعا لإذكاء الولاء للهوية ماتحت وطنية بما في ذلك القبلية والإثنية، وهذا كلّه يساهم بصورة مباشرة في إعاقة تحقيق مشروع التنمية.

لقد طرح مفهوم القبيلة في المغرب في المرحلة الكولونيالية، إذ كانت القبائل تشكّل المجال الاوسع لإنتماء السكان، وإذا كانت الحياة القبلية قد إنهارت في الوقت الراهن سياسيا وإقتصاديا وبدرجة أقل إجتماعيا، فإنّ الذهنية و الوعي القبليين بما يرتبط بهما من الممارسات لم يغيبا عن العلاقات الإجتماعية بمعناها الواسع حتى اليوم.

يقول د. **المختار الهراس** «فخطوط الأنساب والدواوير هي الوحدات القبلية الوحيدة التي حافظت على ارتباطها بالتراب كما أنّ تجربة الانتخابات تبيّن بشكل واضح أنّ آثارها لم تَنْمَحِ بعد من الأذهان فكثيرا ماتقع تعبئة الشبكات العائلية والدينية والسياسيّة للدّفاع عن المصالح الفرديّة والجماعية» (الهراس, 1988: 267).

ورغم أنّ المؤسّسات الحكومية في الدول المغاربية سعت إلى إستبدال الأساس العرقي والسلالي بالأساس الترابي والاداري، وكانت غايتها القضاء إداريا وعاطفيا على الاطار القبلي كنموذج تقليدي للتنظيم الاجتماعي وتعويضه بتنظيم جديد «يستجيب لمقتضيات الحداثة» (بورقيبة، 1991: 11) إلاّ أنّ مظاهر الإستمرار بقيت قائمة في المجال النفسي، ذلك أنّ الأفراد كثيرا ماينتسبون في الرّيف إلى قبائلهم أكثر من إنتسابهم إلى مناطقهم الإداريّة.

«لقد تحوّلت القبيلة في المغرب المعاصر من إطار بنيوي إلى إطار ثقافي لكنّها ظلّت تمتلك قدرتها على الحركة والحضور والإستمرار كلما خضعت إلى موضوع المساومة فكانت القبليّة تستخدم كاستراتيجية أيديولوجية لمواجهة الآخر الخارجي، أمّا اليوم فهي تنهض لتتبلور داخل حقل الصراع والتنافس من أجل السلطة أو التقرّب منها».(بورقيبة،1991: 163)

وهذا ما يؤثر سلبا على مسار **التنمية** من جانبها السياسي، إذ تنتشر المحاباة والمحسوبية، ومنه إقصاء الكفاءة وهذا يتعارض مع الرشادة في التسيير، ويُعِيقُ سُبُل النّجاح في أيّ فعلٍ تنمويٍّ تسعى اليه دول المغرب العربي في الوقت الراهن.

لذلك فإنّ توظيف النخبة المحلية مع العلاقات القبليّة والقرابيّة، يتأجّج خلال اللّحظات الحاسمة في التنافس حول السلطة حيث تكون الإنتخابات الإطار الملائم له، ويمثّل توظيف شبكة العلاقات القرابية في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أهم مظاهر إستمرار الجماعات الأوليّة وحضورها الفاعل في المجتمع المحلي ذي التقاليد القبليّة.

3.2 . النّظم الثقافيّة والإجتماعيّة: أزمة عناصر الهويّة:

اللغة و**الدّين** عنصران أساسيان للهويّة في المغرب العربي، وعند ارتباطهما بالمشروع المجتمعي تُطْرَح المعظلة الحقيقيّة في تحقيق التنمية، فمشروع **تعريب** المجتمعات المغاربيّة لم تتحقق أهدافه المرجوّة، أما **الدين** فرغم أنّ دساتير الأقطار المغاربيّة تعتبر الدين الإسلامي ثابتا من ثوابت الأمة، إلاّ أن مفارقات الجدل بينه وبين السياسة، جعلت

شعوب المنطقة تعاني من مشكلة فقدان شبه كامل للهويّة والشخصية العربية الاسلامية، بالاضافة إلى ثقل التراث **الأمازيغي** وعلاقته بظهور المسألة الأمازيغية التي أنتجت مشاكل وضغوط سياسية، **فإشكالية اللغة** التي تعتبر أحد أهم المقومات والأسس الضرورية في تكوين الوحدة المغاربية، تعاني من مشكلة الصدام بين الفرنكفونيين وحاملي لواء التعريب. فالجزائر مثلا تضم نحو خمسة ملايين ناطق باللغة الأمازيغية «الأمازيغ ورغم أنّ أغلبهم مسلمون لكنّهم لطالما كانوا متحفّظين من التعريب ولاسيما في منطقة القبائل» (حجيج و آخرون، 2013: 257).

ولقد إعْتَبِرَ تعميم اللغة العربية، شكلا من أشكال العنصرية وهجوما على **تنوع** النسيج الثقافي في الجزائر، واعتبر كذلك قانون ضد حقوق المواطنين للتعبير عن أنفسهم باللغة التي يختارونها، وبالأسلوب الذي يفضلونه، وقد صاحب ذلك عدة تظاهرات جماهيرية تنادي بتمسك البربر بهويتهم، وقد رسِّمت اللغة الأمازيغية في الدستور الجزائري الأخير كثابت من ثوابت و قيم الأمّة، رغم هذا فإنّ المسألة اللّغوية في المغرب العربي ستبقى مطروحة كعائق حقيقي، من عوائق **التنمية**. كما أنّ التوظيف السياسي لموضوع **الاثنيات** وموضوع الاختلاف العقائدي والطائفي واستمرار النّعرات **القبلية** في المجتمعات المغاربية، يكشف عن درجات النقص القائم في مجال التحديث السياسي والاصلاح الديموقراطي.

فما زال المعطى **الاثني** يستعمل في كثير من الساحات المغاربيّة للإشارة إلى أشكال الحيف و الهوان التي لحقت بعض المجموعات الإثنية في التاريخ، والمطالبة بصيغ من التوافق تمنح المُلَوِّحِينَ بالشّعارمن المحتجّين بلغة العِرق، فرصاً من أجل التكافؤ السياسي والإجتماعي والثقافي.

يُعدّ الحديث عن الإثنيات واللغات والأقليات في الأقطار المغاربية نوعا من محاولة تأجيجية، الغرض منها التوظيف السياسي الذي يهدف إلى كسر لحمة الإندماج الإجتماعي داخل الوطن الواحد، وهذه من العوامل المؤدّية إلى إفشال تحقيق برامج **التنمية** ونجاحها.

وفي هذا الصدد يدعو المفكّر المغربي د.**كمال عبد اللطيف** إلى ثقافة المواطنة وإلى التربية على المواطنة، يقول « إنّ حاجتنا ماسّة فعلاً إلى الأفق الفكري الذي تنتظم فيه أفق المواطنة، ونقصد بذلك أوّليات الحداثة السياسية المتمثلة في التدبير التعاقدي الديمقراطي للسلطة، وإلى فصل السلط واعتبار أن موضوع السياسي في تجليه الأكبر والأهم في المجتمع، هو موضوع تدبير المصالح المرسلة للبشر داخل المجتمعات في التاريخ» (كمال، 2012: 25)، وهذا يعني أنّ **النزعات الإثنية والطائفية والعقائدية** أصبحت ظواهر جديدة لا تساعد على بناء المواطنة، التي تعد الحجر الأساسي في هندسة الوحدة المغاربية التي هي قاعدة النجاح في تحقيق مشروع التنمية.

4.2 من أين يبدأ الإصلاح:

من أجل تحقيق ذلك لا بدّ من إصلاح ثقافي تربوي، من أجل ثقافة تعلي من قيم الوحدة والمواطنة للحدّ من درجات الهيمنة التي يمارسها التقليد والسلوكات التقليدية في مجتمعاتنا المغاربية.

كل هذه العوائق الإجتماعية والثقافية **والإثنية**، تندرج ضمن الصعوبات **الأنثروبولوجية** والتاريخية التي تقف حاجزا أمام تحول المجتمعات المغاربية واستيعابها لأصول **التنمية** والتحديث الثقافي والسياسي، وهي تستدعي معارك متواصلة قصد التغلب عليها وتيسير سبل إطلاق ما يمكِّن من بناء مجتمع مغاربي موحد ومتكامل ومتطوّر.

فالمشكل التربوي يشكل عنصر إعاقة محورية في عملية توسيع وتعميم وتنشئة جيل متشبع بقيم التنمية، في شتى مجالاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والأخلاقية.

ولعلّ هذه الإشكالية تدفعنا إلى التنبيه باستمرار غياب برامج ومناهج تربوية وتعليمية تعنى بالوحدة والتّنمية والحداثة والمواطنة في المغرب العربي، حيث يشكل هذا الغياب خللا بارزا في أنظمتنا التعليمية والتربوية، وهو خللٌ يسمح للنّعرات والنّزعات

القبلية والطائفيةّ وحتى الدينية بمواصلة هيمنتها على بنيات المجتمع وذهنيات أفراده وسلوكاتهم.

فجلّ الأنظمة التربوية والتعليمية في جميع أقطار المغرب العربي تعاني إشكالات بنيوية متعدّدة، كما أنّ مشاريع الإصلاح تعرف كثيرا من التعثر والتراجع والهدر وهو ما يوضّح الطابع المضاعف للعوائق المرتبطة بهذا الجانب.

نحن بحاجة اليوم إلى **مشروع في التربية** يرتكز على **قيم الحداثة** من أجل تحقيق مشروع **التنمية**، إعدادا لجيل جديد يتمثل بقيم المدنية الجديدة، وقيم الديموقراطية وحقوق الإنسان التي تقوم على مبدأ المشاركة بالرأي والفعل، والتي تعلي من شأن الانسان والعدالة واحترام القانون، جيل يتربّى على أخلاق العقل المدنيّة، التي تقوم على مبدأ المشاركة بالرأي والفعل، والتي تعلي من مبدإ الارادة والحرية في الاختيار، وفي هذا السياق يقول **د.كمال عبد اللطيف** «إنّ المعضلة الكبرى في مناهج وبرامج مدارسنا تتمثل في طغيان المناهج التقليدية الكابحة للقدرات والكفاءات المساعدة على تمثّل مكاسب وفتوحات الفكر المعاصر» (كمال، 2012: 29) ويعدّ دور مؤسسات **المجتمع المدني**، ذو أهميّة بالغة في هذا المجال،باعتبارها مؤسساتٌ تُتمِّم الجانب التربوي وتعمل على تدعيمه وإصلاحه.

بالاضافة الى هذا يعد **التعدّد الثقافي** مقوّم أساسي من مقومات الشخصية المغاربية وعنصر أساسي كذلك في وحدة المغرب العربي، وهذا ما يستلزم توظيفه بوعي في إغناء وإخصاب الثقافة المغاربية وتطويرها وتوسيع مجالها الحيوي، حيث نجد ثقافات أقليات مغاربية إثنية ودينية ولغوية تعيش جنبا الى جنب مع الثقافة العربية.

إنّ الرؤية الوحدوية لا يمكن أن تصبح حقيقية إلّا إذا أخذت في الحسبان التعددية التي لا غنى عنها، و التي يجب أن تقود كل بناء من هذا النوع ،ذلك أنّ احترام الفوارق ليس متنافيا مع مقارنة سليمة للوحدة بل بالعكس فاحترام الخصوصيات والفوارق هما أفضل ضمانات لأجل وحدة لا تكون مصطنعة ولا شكلية بحته.

سيكون المغرب العربي متعدّدا ثقافياً ومتعددا دينيا، وسنكون مخطئين بإخفاء ظاهرة حقيقية وهي جزء لا يمكن التصرف فيه من تاريخنا وهي **البربرية**، لقد أصبحت هذه الوحدة ممكنة لأسباب جغرافية وإقتصادية، واجتماعية وعرقية ودينية ولغوية وتاريخية عديدة، ومن الناذر- كما يقول **د.محمّد عابد الجابري** - « أن نجد على سطح الأرض مجموعة بشرية وثقافية تحمل نفس ما يحمله المغرب العربي من تجانس» (الجابري، 1987: 159) ، وهي العوامل التي عوّل عليها الاستعمار لانتهاج سياسة التفرقة والتهوين.

إنّ تجربة الخمسون سنة المنقضية من الإستقلال، تشهدُ أنّ بناء المستقبل المشترك بين أقطار المغرب العربي إنحصر في الجانب الإقتصادي دون سائر الجوانب الأخرى ولم تلتفت أجهزة التعاون إلى ميادين عديدة ذات أهمية مثل قضية الدين واللغة والهوية، وقضية التربية والتعليم، فقد كان الإستعمار بالدرجة الأولى استعمارا ثقافيا حضاريا طمس هويتنا فكانت – كما يقول **د.مصطفى الفيلالي** - « الفروق العشائرية حقيقة إجتماعية في ربوعنا ولعلّها لا تزال منها بقية لم تنصهر في إطار المواطنية، ولقد كانت بعض اللهجات اللغوية واقعا من واقعنا » (الفيلالي، 2005: 42)

4.2 ماذا نحتاج اليوم؟

إنّنا اليوم في أمس الحاجة إلى توسيع مضامين التعاون المغاربي، إلى الأغراض الثقافية والفكرية والتي تعدّ بالنسبة لنا مرجعا وعدّة، ولنا فيها اليوم امكانات كبيرة للاتّحاد والتضامن، وأخصّ هذه الميادين ميدان التربية والتعليم والبحث العلمي، ثم علينا أن نعيد تقويم مشروعنا التنموي في اطار شعوب متّحدة، من أجل تحقيق مشروع حضاري كمحاولة اقليمية **لتنمية** مغربنا العربي.

إنّ إحداث **تنمية ثقافية** مغاربية مشتركة منوط بالقضاء على الاستلاب الثقافي «وتقليص التبعية الثقافية والدراسات العلمية كفيلة بتأدية دور فعال في حصر المشكلات وإيجاد الحلول على المستوى المغاربي من أجل توحيد الاهتمامات وإزالة الاضطراب اللغوي

الثقافي وتحقيق الأمن العلمي والثقافي» (الرياشي، 1996: 361) لقد بات من الضروري اتخاذ خطوات جدّية لتحقيق وحدة المغرب العربي، والمدخل الجوهري الذي تعتمد عليه عملية التنمية هو الجانب البشري ولعلّ مسؤولية ذلك تقع على عاتق مؤسسات التعليم في مختلف المستويات فهي تلعب دورا حاسما ومهمًّا في عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي.

لقد تبيّن من خلال عدة دراسات أن أغلبية الأحداث السياسية والعسكرية والدينية التي تطبع الصراعات في بلدان المغرب العربي، تحرّكها نوازع ما **تحت الوطنية كالقبلية والإثنية والطائفية** هذه المحددات التي كثيرا ما تكون متداخلة او متعاقبة تمثل القاسم المشترك لأغلب هذه المجتمعات فلقد مثلت القبيلة والإثنية في المغرب العربي محور الصراع بين الأقلية والأغلبية.

كما أنّه لابد من الإشارة إلى مسألة هامة وهي مسألة **الولاء القبلي**، كعائق من عوائق **التنمية**، الذي أصبح في المغرب العربي «يتمظر بأشكال سرية أو خفية أو ظرفية أو لا شعورية في بعض مظاهر الخطاب والممارسة» (بوطالب، 2009: 164) و هذا ما أعاق عملية التحديث وساهم في تأخير مشاريع التنمية، ورغم ذلك قد تلعب القبيلة دورا ايجابيا أحيانا، حينما تتحوّل إلى سلاح غير مباشر تستعمله الدولة الوطنية لمنع تسرب التطرف الديني الى المجتمع الريفي (مقاومة السياسي بالاجتماعي).

ومما يساهم أيضا في اعاقة عملية **التنمية** في اقطار المغرب العربي توظيف شبكات العلاقات القرابية في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية «تمثل استراتيجيات العمل السياسي المحلي والجهوي مجالا خصبا لاحياء العلاقات القرابية بمعانيها الضيقة والواسعة» (بوطالب، 2009: 165) وهذا ماجعل بعض الاحزاب السياسية الاستنجاد بالهوية القبلية التي عادة ما يحركها كما يرى ذلك **د. محمد نجيب بوطالب** عاملا: النفوذ السياسي للجماعة من جهة والمردودية الموسمية للأرض، من جهة ثانية.

4.2 الصراع اللغوي بين دعاة الفرنكوفونية والمدافعين عن العربية:

ولعلّ أخطر العوائق والعقبات النفسية والاجتماعية التي تقف حائلا دون إتمام عملية التنمية في جانبها الأنثروبولوجي، والسوسيولوجي تلك الجوانب النفسية والإجتماعية المتمثّلة في ظاهرة الاعتياد الشخصي والاجتماعي طويل المدى لدى الانسان المغاربي - خاصة المتعلّم والمثقف- لكل ما هو فرنسي لغة وحضارة وثقافة وفكرا أو كما يسمّيها فيلسوف الحضارة الأستاذ **مالك بن نبي: القابلية للاستعمار**.

وهي من آثار الاستعمار، فاللغة الفرنسية ما زالت لغة الحديث اليومي في المنزل وهي وسيلة التخاطب في العمل، وفي الشارع بالنسبة لقطاعات كبيرة من الشعب، إذ أنّها اكتسبت قوة العادة على مدى السنوات الطويلة التي عاشها المستعمر في أقطار المغرب العربي.

لقد زال الاستعمار بشكليه السياسي والعسكري من بلاد المغرب العربي لكنّه استطاع بمناوراته الادارية واللغوية، أن يُحْدِثَ تشوّهات اجتماعية غائرة في البنيان الاجتماعي والنفسي داخل أقطار المغرب العربي، وهو ما يشكّل شبه إعاقة بالنسبة لمسار التنمية في المنطقة، فالمستعمر الفرنسي قبل رحيله تمكّن من السيطرة على النخبة وتمكّن من احتكار ولائها وانتمائها الثقافي لصالحه، وبعد عقود من الاستقلال ما زالت العناصر المفرنسة ثقافيا تسيطر على مراكز القوة وعلى مفاتيح عديدة للسلطة السياسية في أجهزة الحكم في دول المغرب العربي.

وأصبحت هذه الفئة المتفرنسة بمثابة طبقات اجتماعية في الأقطار الثلاث، مهمّتها الدفاع عن مصالحها، وامتيازاتها واستثناءاتها داخل مجالات الحياة في المجتمع المغاربي كافة، خاصة بعد أن أصبحت تلك الطبقات تحتلّ المواقع نفسها التي كان يشغلها المستعمر في الماضي، كما ظهرت تيارات أخرى تنادي بالازدواجية اللغوية في التعليم، ويوجد فريق آخر وهم دعاة السيادة الثقافية واللغوية للعربية يركّزون على حجج تاريخية ثانية تتعلق بأهمية اللغة العربية ثقافيا وحضاريا.

لعبت اللغة العربية في منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي تحديدا، دورا هاما فعلى مستوى المغرب العربي ككل، يشتدّ الصراع الفكري والثقافي بين أنصار التعريب ومناهضيه، إذ نجحت القوة الاستعمارية الفرنسية قبل رحيلها في بث التناقضات وتأكيدها بين المثقفين، حول موضوع الانتماء الحضاري والتاريخي الأصيل لبلاد المغرب.

ومنذ الخمسينات ظهرت تيارات وأحزاب تنادي باتجاهات متعدّدة ومتنوّعة، حيث ظهر اتجاه باسم الوحدة الاسلامية بحجة أن المغاربة مسلمون قبل أن يكونوا عربا، كما ظهرت الوحدة الافريقية كبديل عن الوحدة الترابية، ثم ظهر تيار ينادي بفكر المغرب الكبير، والخطير في الأمر أنّه قد تولّد هذه الدعاية شعورا حادا بالشك في الهوية القومية خاصة في أوساط الشباب والطلاب.

لقد بدأ الاتجاه الفرانكفوني المعادي للعربية محاربة التوجه العربي، وإقصاء التوجّه التعريبي المطالب بأسلمة التنمية، وعزله وإعاقته عن المشاركة في عملية التحديث، ومن ثم فقد أضحى الصراع بين الفرنكوفونية والعربية صراعا حضاريا، وذلك بفصل السياسي والاقتصادي والاداري الذي يقوده الفرنكوفونيين، عن الاجتماعي والثقافي والديني الذي يقوده العروبيون، لأنّ أي نجاح للمد العروبي القومي في الجزائر سيمنح دورا فاعلا لحاملي لواء التعريب في عملية التنمية، وهذه العلاقة تشكّل تهديدا لمستقبل الفرانكفونيين في الجزائر.

لقد انفصلت القطاعات الانمائية في الجزائر عن محيطها العربي والقومي، وسبب ذلك أنّ القائمين على هذه القطاعات الحيوية لم يكن يشغلهم إلا تعميق التبعية مع الغرب خاصة فرنسا. وتأكيد الولاء المادي، ولم يكن لهم برنامج محدّد بل غلبت عليهم الفوضوية في مسيرتهم الإنمائية، والرفض لكل ما هو عربي أوإسلامي. فلم تكن القومية العربية في البرنامج الفرنكوفوني الفوضوي إلاّ **خطابا سياسيا** وظّف للتعاطف مع القضية الفلسطينية والاتجاه الغالب في الجزائر هو الاتجاه الفرنكوفوني، الذي برهن عل مستقبل

المنظومة التربوية الفرنسية في الجزائر، وأهمية تفعيل آلياتها الثقافية والفكرية والفلسفية على مستوى القطاعات الحضارية الأخرى.

فكان هذا الصراع اللغوي بين دعاة **الفرنكوفونية** والمدافعين عن العربية سببا في إيقاف المسيرة الإنمائية القومية العربية في الجزائر، إذ غلبت الفرنسية على اللغة الأم التي هي المعبّر الحقيقي عن هوية هذه الأمّة، في حين ضلّت اللغة تشكّل سرّاً من أسرار تميّز مشاريع التنمية لدى الكثير من الأمم، كما هو الحال في **اليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا**، لأنّ حياة الأمم، تقوم قبل كل شيء على لغاتها.

3. خاتمة:

اتضح لنا كيف أن النُظُم الثقافية، والإيديولوجية، والإثنية واللغوية، والدينيّة منعت ولا زالت إلى اليوم تحجب سبل تحقيق مشاريع التنمية والتقدّم في بناء وتشييد صرح اتحاد مغرب عربي أمازيغي كبير. وفي خضم هذا الواقع فإن التحدّي الذي يواجه المفكّرين المغاربة المشتغلين في الحقل الفلسفي المعاصر هو: كيف يمكن ابتكار الوسائل والآليات لتجاوز تلك الموانع؟ وما الفلسفة الناجحة لتحقيق مشروع التنمية المفقودة؟ ومن أجل ذلك لابد على النخب المغاربية المعاصرة، إبتكار خطاب فلسفي معاصر جديد يواكب حاجات الشعوب المنطقة، والمساهمة في تطوير الواقع وحل مشكلاته والقضاء على أسباب معوقاته، وفتح مغاليقه التي تمنع أي محاولة لتطويره، بغية إعادة بناء الإنسان المغاربي وحمايته من التخلف والضياع.

إنّنا نعتقد أن مشروع تجديد الخطاب الفلسفي المغاربي المعاصر، قضية جوهرية وأساسية في عملية التنمية، إذ أنها تهتم بالشرط الأول للتنمية وهو **الإنسان**، والإعتناء بتربيته وتكوينه وتأهيله، فالتنمية ليست مجرد استثمار للموارد الوطنية، وزيادة في عدد المصانع، بل هي استثمار بشري يهدف إلى خلق عنصر جديد قادر على التنمية ومؤهل للقيام بعملية التطور وهو الإنسان عن طريق اكتشافه لبعده الإثني واللغوي و التاريخي والديني ،واعطائه أسسا نظرية

جديدة للتعامل مع المتغيرات والجديدة. وإعادة الاعتبار لهويّتنا، وخصوصيتنا الثقافيّة، والتاريخيّة، والحضاريّة، واستثمار تعدّدنا وتنوّعنا الإثني، والديني، واللغوي.

4. المراجع:

1. **الرياشي سليمان. (1996). الرياشي سليمان، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بيروت– لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.**
2. **المختار الهراس. (1988). تطور الهياكل القبلية شمال المغرب. الرباط: المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني.**
3. **آمال حجيج و آخرون. (2013). المغرب العربي، ثقل المواريث ونداء المستقبل. بيروت- لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.**
4. **بن سالم ليليا. (1988). الأنثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي. الدر البيضاء المغرب.**
5. **رحمة بورقيبة. (1991). الدولة والسلطة والمجتمع، دراسات في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب . بيروت لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.**
6. **كمال عبد اللطيف. (2012). المواطنة والتربية على قيمه . بيروت- لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.**
7. **ليليا بن سالم وآخرون. (1988). الأنثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي. دار توبقال المغرب.**
8. **محمد عابد الجابري. (1987). وحدة المغرب العربي. يروت-لبنان: مركزدراسات الوحدة العربية.**
9. **محمد نجيب بوطالب. (2009). سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.**
10. **مصطفى الفيلالي. (2005). المغرب العربي الكبير– نداء المستقبل. بيروت- لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.**